مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار:125 (من 4 إلى 11 يوليو 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

أفغانستان.. هل بدأت مفاوضات السلام المباشرة؟

- جلسة إسلام آباد وموقف طالبان 4
- العلاقات الأفغانية الباكستانية إلى أين؟ 5
- لماذا وساطة إسلام آباد؟ 6
- ضغوط باكستان وسياسة طالبان الجديدة 6
- مستقبل محادثات السلام 7

داعش وحراكه الحديث في "إقليم خراسان"

- داعش وطالبان 10
- رد داعش لطالبان 10
- حكمتيار وداعش 11
- مستقبل التنظيمات الإفراطية في أفغانستان وآسيا الوسطى 12

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، مناقشة الجلسة المنعقدة في إسلام آباد بين مندوبي الحكومة الأفغانية وحركة طالبان والتي أثارت جدلا إعلاميا واسعا. وقد سبقت الجلسة، أخرى عُقدت في مدينة أورومتشي قبل فترة، لتُعقد الجلسة الأخيرة في 7 من يونيو في مدينة إسلام آباد.

مع أن حركة طالبان أكّدت أكثر من مرة بأن صلاحية المحادثات أمر مخول إلى مكتب الحركة السياسي في قطر دون غيره، ولكن يقال بأن أناسا ذوي صلاحية للحركة شاركوا في جلسة إسلام آباد. لماذا تفضل الحكومة الأفغانية الوساطة الباكستانية؟ وماذا ستكون نتائج هذه الوساطة في عملية السلام؟ لماذا كان موقف طالبان من الجلسة الأخيرة حذرا؟

وفيما عُقدت أول جلسة حوار مباشر بين طالبان والحكومة الأفغانية في إسلام آباد، تعززت أنشطة داعش شرقي أفغانستان وحدثت مواجهات بينه وبين طالبان. وفي هذا الصعيد قام حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي، وهو من الجهات المعارضة المسلحة للحكومة، بتوجيه مقاتلي الحزب لدعم داعش في مواجهة طالبان. ماذا ستكون نتيجة موقف حكمتيار الأخير؟ وماذا ستكون نتائج المواجهة بين داعش وطالبان؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

أفغانستان.. هل بدأت مفاوضات السلام المباشرة؟

أثارت الجلسة المنعقدة في إسلام آباد بشأن محادثات السلام الأفغاني ردود فعل واسعة على المستوى العالمي. هذه الجلسة أنعقدت في مدينة مري الباكستانية، وبناءً على مصادر مؤثقة شارك فيها نيابة عن طالبان عبداللطيف منصور (ابن أخ المولوي نصرالله منصور)، وحلجي ابراهيم (أخ المولوي جلال الدين حقاني)، والملا عباس مسؤول لجنة العلاقات الخارجية.

وشارك فيها نيابة عن الحكومة الأفغانية وفد برئاسة حكمت خليل كرزاي مساعد وزير الخارجية، وتشكل الوفد من حلجي دين محمد عضو المجلس الأفغاني الأعلى للسلام، وفيض الله ذكي مندوب النائب الأول للرئيس، وأسدالله سعادتي مندوب النائب الثاني للرئيس، وعاصم مندوب الرئيس التنفيذي، ومحمد ناطقي مندوب النائب الثاني للرئيس التنفيذي.

إلى جانب ذلك شارك في الجلسة مندوبو الصين وأمريكا كمراقبين، ورحّب بها يوناما، و البيت الأبيض، ونواز شريف رئيس الوزراء الباكستاني، وحامد كرزاي الرئيس الأفغاني السابق.

وتمت الدعوة إلى هذه الجلسة من قبل باكستان، حدثت الحلقة الأولى منها قبل فترة في مدينة أورومتشي. مع أنها ليست المرة الأولى تحدث محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية ومندوبي حركة طالبان، إلا أن هذه الجلسة تميّزت من سابقاتها في عدة أمور. رغم ذلك هناك تساؤل حاد بشأن إذا ما كان مندوبو طالبان، حقا مندوبي الإمارة الإسلامية أم لا؟

جلسة إسلام آباد وموقف طالبان

إن محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان التي بدأت في فترة حكم حامد كرزاي توسعت بعد مجيء أشرف غني إلى الرئاسة الأفغانية. وتحدث أشرف غني في أول زيارة خارجية له مع الجانب الصيني حول ملف محادثات السلام، واستعد الصينيون على توفير أرضية الحديث بين طالبان والحكومة الأفغانية وباكستان والصين.

ومن هنا استضافت الصين مندوبي مكتب طالبان في قطر، ليزور بعده في شهر فبراير/شبّاط وزير الخارجية الصيني باكستان مقترحا المصالحة بين الأطراف المشاركة المعنية في أفغانستان. بعده وفي شهر مايو حدثت جلسة في مدينة أورومتشي الخاضعة للصين بين طالبان والحكومة الأفغانية والمجلس الأفغاني الأعلى للسلام، رفضتها المصادر الرسمية في طالبان. وكان قد شارك فيها نيابة عن طالبان الملا عبدالجليل، ومحمد حسن رحماني، والملا عبدالرزاق.

بعد جلسة أورومتشي كان من المقرر أن تعقد الجلسة الثانية هناك أيضا، إلا أن طالبان أصدرت بيانا رفض فيه هذه العملية واعتذرت الصين عن استضافة الجلسة، إلى أن اقترح مستشار وزير الخارجية الباكستاني عقدها في إسلام آباد. وفي هذه الجلسة وللمرة الأولى تحدث مندبو طالبان، من غير أعضاء المكتب السياسي الموجود في قطر، مباشرة مع الحكومة الأفغانية.

ولم ترفض حركة طالبان جلسة إسلام آباد بصراحة، ويبدو من بيان طالبان الذي أعقب الجلسة أن المحادثات أجريت مع أناس على حد المسؤولية في الحركة، لكنهم ليسوا من أعضاء مكتب الحركة السياسي في قطر.

بناءً على مصادر مقربة من طالبان إن الذين شاركوا في الجلسة هم من صناع القرار، لكن محمد نعيم وردك متحدث المكتب السياسي للحركة نفى مشاركة أعضاء المكتب في الجلسة. وتزامنا مع إصدار البيان قال ذبيح الله مجاهد متحدث طالبان إن صلاحية محادثات السلام مخولة إلى مكتب قطر فقط.

العلاقات الأفغانية الباكستانية إلى أين؟

بعد أن أصبح أشرف غني رئيسا لأفغانستان، تغيّرت خارجية البلد تجاه باكستان بشكل كبير وأصبحت سياسة أفغانستان الخارجية تدور حول باكستان. ورغم أن الحكومة الأفغانية علّقت آمالا كبيرة على الدور الباكستاني إلا أن حالة من انعدام الثقة ضربت العلاقات بعد أن انتهت مهلة كل وعد باكستاني من دون تحققه وهو أمر وضع أشرف غني تحت ضغط من الشارع الأفغاني. ومن أجل ذلك بعث الرجل رسالة صارمة إلى الجانب الباكستاني وظهرت علامات انعدام الثقة مثل السابق بين البلدين.

وحدثت أخيرا في ولاية بكتيكا الأفغانية اشتباكات بين القوات الأفغانية والباكستانية أسفرت عن مقتل 8 جنود باكستانيين وجندي أفغاني، قام كل طرف باستدعاء سفير طرف آخر وتدهور الوضع كثيرا. ولكن بعد بضعة أيام من هذا الحادث أجلست باكستان عدد من أعضاء حركة طالبان في جلسة حوار مباشر مع الحكومة الأفغانية لتتجدد الآمال من جديد في كابول بشأن السلام.

وسببت جلسة مندوبي طالبان مع الحكومة الأفغانية في إسلام آباد إعادة نسبية للثقة بين الطرفين، وأصدرت وزارة الخارجية الأفغانية بيانا قالت فيها: "إن حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان تقدر لباكستان استضافتها وفد المجلس الأفغاني الأعلى للسلام وتوفيرها انعقاد الجلسة، وتأمل أن تأتي هذه الجلسة بنتائج إيجابية، كي يتحقق الأمن والاستقرار في كلا البلدين، وأن يتخلص الشعبان من ويلات الحرب"[1].

[1] موقع الوزارة الخارجية:
http://mfa.gov.af/ps/news/press-release-on-the-first-meeting-of-formal-peace-negotiations-between-official-delegations-of-the-high-peace-council-of-afghanistan-and-the-afghan-t

لماذا وساطة إسلام آباد؟

منذ افتتاح مكتب طالبان في قطر أصرت حركة طالبان أن صلاحية محادثات السلام أمر مخول إلى هذا المكتب دون غيره، ولكن رغم ذلك قامت الحكومة الأفغانية، بدلا من الحديث مع أعضاء المكتب السياسي، بإجراء المحادثات وبضغوط باكستانية مع أعضاء سابقين وحاليين لطالبان في باكستان.

ويبدو من مشاركة طالبان في هذه الجلسة ومن عدم ردة فعل "الإمارة الإسلامية"، أن هناك ضغوطا وُضعت على طالبان من قبل الحكومة الباكستانية. إلا أن المصادر الرسمية لطالبان أوضحت أكثر من مرة بأن صلاحية محادثات السلام هي مخولة إلى مكتب طالبان السياسي في قطر، وكل من يشارك في الأمر من غيرهم فهو تصرف شخصي.

تريد باكستان والحكومة الأفغانية بهذه المحادثات إيجاد ثغرة في صفوف طالبان وأن تقسمها إلى أجزاء، وهي محاولات جارية منذ بضع سنوات، لكن حركة طالبان استطاعت دوما الحفاظ على وحدة صفها. ومن هنا وفي بيانَين أصدرتهما طالبان بشأن محادثات السلام لم يندد مشاركة هؤلاء في الجلسة وحاولت معها إظهار الحركة بعيدة عن التأثير الباكستاني، فقد صرّحت بأن صلاحية محادثات السلام أمر مخول إلى مكتب الحركة السياسي في قطر وحسب.

ضغوط باكستان وسياسة طالبان الجديدة

منذ 2007م، وتزداد الضغوط الباكستانية على حركة طالبان. وعلى سبيل المثل ألقت السلطات الباكستانية القبض على مسؤولَيْن في الحركة هما الملا عبيدالله آخوند، والملا برادر آخوند، لقي الأول حتفه في السجون الباكستانية فيما بقي الثاني محتجزا. إضافة إلى ذلك وعلى أساس مصدر مقرب من طالبان قتلت المخابرات الباكستانية منذ 2007م، وحتى الآن أكثر من 22 قياديا لحركة طالبان.

وكانت هذه الضغوط من أجل التحكم في سياسة طالبان الخارجية، ولكن بعد أن أصبح أشرف غني رئيسا لأفغانستان وتغيّرت سياسة باكستان تجاه طالبان أصبحت هذه الضغوط أضعافا كثيرة، مما نتجت عن مشاركة عدد من قادة طالبان في جلسة أورومتشي وفي جلسة إسلام آباد الأخيرة.

بالنظر إلى هذه الضغوط غيّرت طالبان سياستها، ففي جلسة أورمتشي صرّحت بأن صلاحية المحادثات مخولة إلى مكتب قطر، وفي جلسة إسلام آباد قطعت شوطا أطول وخوّلت المسؤوليات الداخلية والخارجية في الإمارة الإسلامية إلى مكتب قطر أيضا. فقد جاء في بيان طالبان: "بناءً على ذلك تم إرجاع مسؤولية جميع الأمور الداخلية والخارجية للإمارة الإسلامية إلى المكتب السياسي للإمارة الإسلامية في قطر، ويستطيع المكتب أن يطلق أو يوقف المفاوضات مع أي جهة داخلية أو خارجية وفي أي مكان يراه مناسبا، وذلك بالنظر إلى الأوضاع وعلى أساس الأصول الإسلامية والوطنية"[2].

يبدو جليا من هذا البيان بأن طالبان تمر بمرحلة صعبة، وعليها ضغوط باكستانية كثيرة. وهو أمر جعلها تخول كثيرا من المسؤوليات إلى مكتب سياسي بعيد عن باكستان، وقادة يعيشون في قطر مع أسرهم قد لا تطالهم يد باكستان.

مستقبل محادثات السلام

اعتبر الوفد الأفغاني الحكومي المفاوض في مؤتمر صحفي في كابول، مندوبي طالبان المشاركين موضع ثقة، واعتبر ذلك خطوة كبيرة نحو مفاوضات مستقبلية. وصرّح حكمت خليل كرزاي بأن طالبان سلّمت لهم قائمة بالمطالب والقلق لديها، شملت التواجد الأجنبي، وملف القائمة السوداء لدى أمريكا والأمم المتحدة، وأمور أخرى. ويرى الوفد بأن هؤلاء شاركوا في الجلسة بسماح من زعيمهم الملا منصور وبصلاحية تامة للمحادثات، وأن المرحلة الثانية من هذه المحادثات ستنطلق بعد شهر رمضان الكريم.

رغم التوقعات بأن هذه الجلسة سوف تمهد للحديث مع مكتب طالبان السياسي في قطر، إلا أن إجراء الحوار مع أي طرف آخر بعد تخويل الصلاحية التامة إلى المكتب السياسي أمر قد يضر بمستقبل هذه المحادثات.

لو لم تكن هناك ضغوط باكستانية على طالبان، ولو كانت حركة طالبان راضية عن هذه الجلسة، كانت من الضروري مشاركة أعضاء للمكتب السياسي فيها، ولكن طالبان رفضت هذه المحادثات (لأن صلاحية المحادثات محصورة على مكتبها السياسي ولم يشارك المكتب في الحوار)، إضافة إلى ذلك أسندت حركة

[2] بيان طالبان في موقعها:
http://alemara1.org/?p=19802

طالبان كافة صلاحيات الأمور الداخلية والخارجية إلى هذا المكتب الواقع في قطر والبعيد عن التراب الباكستاني. فمن هنا يبدو بأن السلام بالوساطة الباكستانية لا يكون سلاما حقيقا، ولا تريد طالبان أن تثبت نفسها عميلة لباكستان.

داعش وحراكه الحديث في "إقليم خراسان"

شهدت أفغانستان في الآونة الأخيرة تغييرات سريعة. وقد أقلق ظهور "الدولة الإسلامية" في أفغانستان دول الجوار والمنطقة أكثر من الداخل الأفغاني نفسه.

وتراقب دول كإيران، وروسيا، والصين، ودول آسيا الوسطى، والهند هذه التغييرات بشدة. وصرّح السفير الإيراني لدى أفغانستان بأن بلده مستعد لدعم الحكومة الأفغانية في مكافحة داعش. وفي جلسة شانغهاي أيضا كان ملف أنشطة داعش في أفغانستان على قائمة الأمور التي تمت مناقشتها.

أما في الداخل فلم تشتبك هذه المجموعة بعد مع القوات الحكومية، وانحصرت حربها شرقي البلد مع حركة طالبان، وذلك لطرد الأخيرة من هذه المناطق والسيطرة عليها.

وفي ثنايا هذه الأحداث اعتبر حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي إيران دولة أكبر خطرا من إسرائيل، كما واعتبر ظهور داعش على الحق.

داعش وطالبان

بداية شهر مايو من هذا العام ظهرت أخبار عن مواجهة بين داعش وطالبان في ولاية ننكرهار، إلا أن طالبان رفضت ذلك. وادعت حركة طالبان في البيان الذي أصدرته في 10 من مايو، أن المواجهة لم تكن مع داعش بل كانت مع السرقة وقطاع الطرق. وأضاف البيان:

"ضمن عمليات واسعة في مديرية "كوت"، ومديرية "دي بالا"، وفي مناطق أخرى ضد القتلة، والسرقة، والمخططفين، تمت تصفية المناطق من تواجد أناس كانوا يقتلون الناس ويأخذون أموالهم ويأتون المنكر.

إن تقارير بعض وسائل الإعلام بأن هؤلاء كانوا من أتباع تنظيم إسلامي، وأن المواجهة كانت بين داعش وأفراد للإمارة الإسلامية هي تقارير عارية عن الصحة.

نعلن وبصراحة، بأن هذه المناطق خاضعة لمجاهدي الإمارة الإسلامية ولا يجوز للإعلام أن ينسب قتلة وقطاع طرق ليس لهم هدف إلا القتل وأذى الناس إلى أي جهة إسلامية ولا أن يثير القلق لدى العامة".

ولكن ظهر سريعا بأن الأمور لم تكن بهذه البساطة. فقد قام أختر محمد منصور رئيس المجلس الأعلى لطالبان ويُعتبر مساعدا للملا محمد عمر بإرسال رسالة إلى أبي بكر البغدادي طلب منه أن لا يتدخل في أفغانستان.

رد داعش لطالبان

وكان رد داعش لهذه الرسالة سلبيا، وتبين أن مجموعة باسم داعش تقاتل طالبان شرقي أفغانستان وأن قيادة داعش في سوريا تؤيدها.

لم يكن رد داعش سياسيا فقط، بل أصدرت زعامته في هذه المنطقة التي يسمونها "ولاية خراسان"، فتوى اعتبرت طالبان مجموعة مرتدة يجب قتلهم. ومع أن الفتوى نُشر باسم مستعار "أبو الياس حنفي"، لكن صياغة الفتوى واستخدام العبارات كانت توحي بأن مفتي داعش في "ولاية خراسان"، أو عبدالرحيم مسلمدوست هو الذي أصدرها. وجاء في البيان أن أي مجموعة تقاتل داعش هي مرتدة مباحة الدم ويجب قتلهم.

وتضمنت الفتوى الآتي: "إن مخالفي الدولة الإسلامية هم أناس وقفوا في صف الكفار وحلفائهم مثل الدول العربية والشيعة والروافض، الذين لا يوجد أي شك في كفرهم وارتدادهم...".

وسردت الفتوى أسباب ارتداد طالبان كاتباع "آي إس آي"، أو المخابرات الباكستانية والصداقة مع رجل مرتد مثل المولانا فضل الرحمن. ودلائل أخرى لافتة مثل أن طالبان اعتبرت قطر دولة أخ، وتتسائل أليس إعطاء صفة الأخ لأي دولة مرتدة ارتدادا؟

في جزء آخر من هذه الفتوى، تم اعتبار دعم طالبان لمرسي ومخالفتها مع حكم الإعدام بحقه علامة واضحة على ارتداد الحركة، طارحا السؤال أليست المخالفة مع إعدام مرتد ارتدادا؟ وأدرجت الفتوى الإخوان المسلمين وطالبان في دائرة الارتداد وخارجا عن الإسلام.

وتتشابه فتوى داعش كمجموعة تكفيرية في أفغانستان مع النمط الاعتيادي "للدولة الإسلامية"، في كل من سوريا والعراق ضد المجموعات الأخرى من "النصرة"، إلى الشيعة واليزيدية.

حكمتيار وداعش

وفي الآونة الأخيرة أثار بيان للحزب الإسلامي جـناح حكمتيار ردود فعل واسعة في مواقع التواصل الاجتماعي، إلى حد اضطر حكمتيار لإصلاح البيان. فقد وجّه البيان مقاتلي الحزب إلى دعم داعش في حال حدوث قتال بين طالبان وداعش. وكان البيان بمثابة إعلان التحاق حكمتيار بداعش.

لكن الإمعان في سياسة داعش يؤكد أن حكمتيار لا يخرج هو أيضا من دائرة ارتداد رسّمه داعش. فكان حكمتيار أول زعيم من بين المجاهدين منذ الجهاد الأفغاني حتى اليوم أصر على انتخاب الزعيم عبر آراء الشعب، والحال أن أبا بكر البغدادي يتسم قبل كل شيء على حد قول أتباعه، "بأنه أول حاكم إسلامي اعتبر الديمقراطية والنظام المبني عليها كفرا ورفضها".

وتكمن مشكلة حكمتيار في أنه يتخذ مواقف متناقضة في القضايا السياسية. وعلى سبيل المثال نُشر في موقع "الشهادة" التابعة للحزب الإسلامي الجناح التابع له حواران يحتويان على موقفَيْن مخالفَيْن له بشأن تنظيم الدولة أو داعش.

في حوار مع موقع "أفغان زواك"، اعتبر داعش حركة طبيعية للمسلمين ضد الاحتلال الأمريكي والإيراني على العالم الإسلامي، وقال إن جبهة مشتركة من الكفر والنفاق والارتداد تم تشكيلها ضد داعش، معتبرا ذلك علامة كافية على أن داعش على الحق.

لكنه وفي حوار مع موقع "أرزشت"، يقول: "إن الدولة الإسلامية إذا ما حاولت إحداث مجموعات تابعة لها، فإنها ستكرر خطأ طالبان. فإن سياسة طالبان الخاطئة جرتهم إلى حرب مع جميع التنظيمات الإسلامية.

مستقبل التنظيمات الإفراطية في أفغانستان وآسيا الوسطى

مع أن الحرب بين داعش وطالبان تبدو حتمية، إلا أن الأولى تواجه تحديات كبيرة لبسط نفوذها في أفغانستان. فإن الأرضية الفكرية التي يحتاجها داعش تم خدشها بأخطاء ارتكبتها التنظيمات الإسلامية ومنها طالبان، وقد أصبح التجنيد على أسس فكرية أمرا صعبا للغاية.

وتتوفر الأرضية المناسبة لداعش في هذه المنطقة في آسيا الوسطى، إلا أن داعش وكما يبدو لم تعر بعد اهتماما لازما لهذه القضية، وقد اختار مندوبيه في خراسان من بين البشتون. وتبقى أكبر حركة مقاتلة هي حركة أوزبكستان الإسلامية التي خرجت من ائتلافها مع الزعيم البشتوني الملا محمد عمر مترددة عن البيعة مع داعش.

ويختار داعش بصفته مجموعة سلفية مندوبيه من بين السلفيين، والحال أن حركة أوزبكستان الإسلامية تتشكل من أتباع المذهب الحنفي. وربما هو أمر جعل أبا بكر البغدادي لا يهتم بأقوام آسيا الوسطى في خراسان، مما قد يعرقل بسط نفوذ داعش إلى شمال أفغانستان وآسيا الوسطى.

أفغانستان بصفة موقعها الجغرافي العنيف والصلب تجلب أنظار التنظيمات الإفراطية. ولم ينتج قلق دول الجيران والمنطقة من الوضع الأفغاني وحتى من ظهور داعش أي تحالف إقليمي لدعم عملية السلام الأفغانية. ومن هنا سوف ينجر كل من هذه الدول بهدف المواجهة مع تحدي نشاء في أفغانستان، إلى حرب بالوكالة داخل البلد، مما يطيل عمر الاضطرابات الأمنية.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (93+)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (93+) abdulbaqi123@hotmail.com

د. وحيدالله مصلح، نائب مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 747575741 (93+) drwahidm@gmail.com

حكمت الله خلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (93+) hekmat.zaland@gmail.com